



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

حزيران 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

35

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

□ الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014. وتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 ليصل إلى 13.0٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.8٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

□ القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 385.9 مليون دولار (2.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,692.9 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 594.6 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,326.4 مليون دينار (4.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,566.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 710.9 مليون دينار (3.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,985.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,422.5 مليون دينار (4.7٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,683.5 مليون دينار، وقد تأتي ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,237.1 مليون دينار (5.2٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 185.4 مليون دينار (3.0٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيار من عام 2015 بمقدار 18.1 نقطة (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,183.6 نقطة.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 94.8 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 205.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 657.0 مليون دينار ليبلغ 13,182.0 مليون دينار (48.6% من GDP)، في حين انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 8.1 مليون دينار ليصل إلى 8,022.0 مليون دينار (29.6% من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 78.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيار 2015 مقابل 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

□ القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلث الأول من عام 2015 بنسبة 12.1% لتبلغ 1,718.6 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 14.3% لتبلغ 4,553.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15.7% ليصل إلى 2,834.9 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر ومدفوعاته بنسبة 14.8% و0.8% على التوالي، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 2.4%. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 453.2 مليون دينار (7.5% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 179.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة مع 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 22,621.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,773.5 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 385.9 مليون دولار (2.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,692.9 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 594.6 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,326.4 مليون دينار (4.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,566.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 710.9 مليون دينار (3.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,985.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,422.5 مليون دينار (4.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,683.5 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية أيار من عام 2015 بمقدار 18.1 نقطة (0.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,183.6 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 13.4 مليون دينار (0.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 18,096.0 مليون دينار.

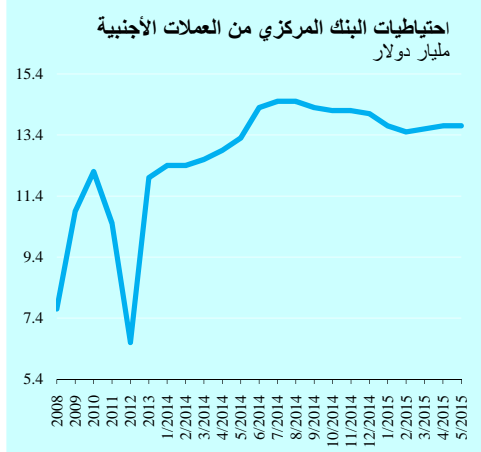
أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية أيار			
2015	2014		2014
US\$ 13,692.9	US\$ 13,287.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 14,078.8
-2.7٪	10.7٪		17.3٪
30,566.8	28,310.3	السيولة المحلية	29,240.4
4.5٪	3.5٪		6.9٪
19,985.4	19,041.0	التسهيلات الائتمانية	19,274.5
3.7٪	0.5٪		1.8٪
17,275.5	17,064.5	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1
-0.2٪	3.0٪		4.4٪
31,683.5	28,842.9	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0
4.7٪	4.5٪		9.7٪
25,250.2	22,629.7	ودائع بالدينار	24,013.1
5.2٪	7.7٪		14.3٪
6,433.3	6,213.2	ودائع بالعملة الأجنبية	6,247.9
3.0٪	-5.7٪		-5.2٪
24,781.9	22,914.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9
3.4٪	3.2٪		8.0٪
20,241.9	18,578.7	ودائع بالدينار	19,574.9
3.4٪	5.3٪		10.9٪
4,540.0	4,335.4	ودائع بالعملة الأجنبية	4,402.0
3.1٪	-4.7٪		-3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 385.9 مليون دولار (2.7%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,692.9 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية

مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 594.6 مليون دولار.

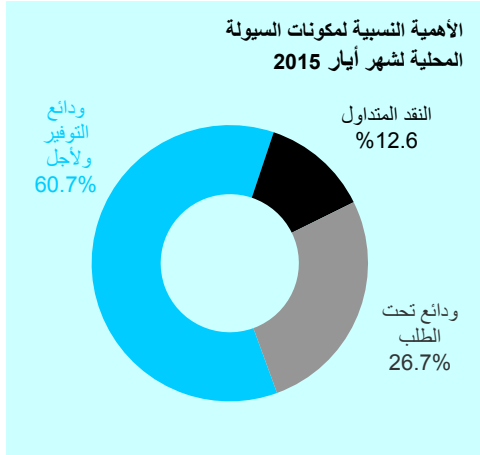
السيولة المحلية (M2)

ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,326.4 مليون دينار (4.5%) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,566.8 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 946.9 مليون دينار (3.5%) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

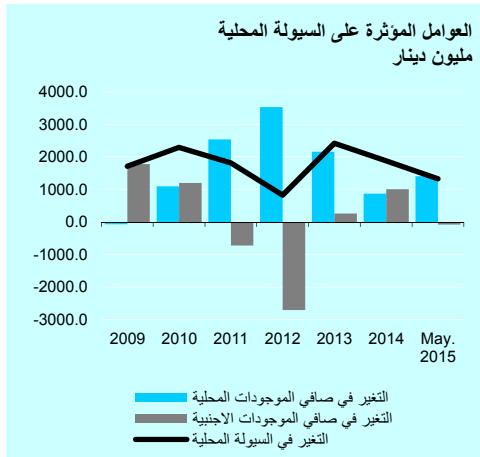
– ارتفعت الودائع خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1,291.6 مليون دينار (5.1%) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 26,727.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 776.7 مليون دينار (3.3%) خلال نفس الفترة من عام 2014.



- ارتفع النقد المتداول خلال الخمسة شهور الأولى 2015 بمقدار 34.8 مليون دينار (0.9%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,839.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 170.2 مليون دينار

(4.7%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في الخمسة شهور الأولى 2015 بمقدار 1,404.1 مليون دينار (6.6%) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 591.6 مليون دينار (2.9%) خلال نفس الفترة

من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,467.6 مليون دينار (5.4%)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 63.6 مليون دينار (1.1%).

– انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015 بمقدار 77.7 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 355.2 مليون دينار (5.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتي ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 123.0 مليون دينار (1.2٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 200.7 مليون دينار (10.0٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية أيار			2014
2015	2014		2014
7,854.6	7,278.6	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,932.3
10,062.5	9,203.9	البنك المركزي	9,939.5
-2,207.9	-1,925.3	البنوك المرخصة	-2,007.2
22,712.2	21,031.6	الموجودات المحلية (صافي)	21,308.1
-5,817.5	-5,090.8	البنك المركزي، منها:	-5,753.9
1,523.0	1,396.8	الديون على القطاع العام (صافي)	1,219.0
-6,945.6	-6,509.6	أخرى (صافي =)	-6,995.3
28,529.7	26,122.4	البنوك المرخصة	27,062.1
10,264.2	9,518.6	الديون على القطاع العام (صافي)	9,635.3
17,847.2	17,615.2	الديون على القطاع الخاص	17,830.4
418.3	-1,011.4	أخرى (صافي)	-403.6
30,566.8	28,310.2	السيولة المحلية (M2)	29,240.4
3,839.2	3,776.8	التقد المتداول	3,804.4
26,727.6	24,533.6	الودائع، منها:	25,436.0
4,609.3	4,405.1	بالعملات الأجنبية	4,463.5

* : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

أيار			2014
2015	2014		
4.00	4.25	إعادة الخصم	4.25
3.75	4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00
1.75	3.25	نافذة الإيداع	2.75
2.75	3.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.00
2.75	3.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9

بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات

السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة

أساس، لتصبح على النحو التالي:

● سعر الفائدة الرئيسي للبنك

المركزي 2.5٪.

● سعر إعادة الخصم: 3.75٪.

● سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.

● سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.

● سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر 2.5٪.

◆ كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ -

2.75٪ ليصبح 2.25٪ - 2.5٪.

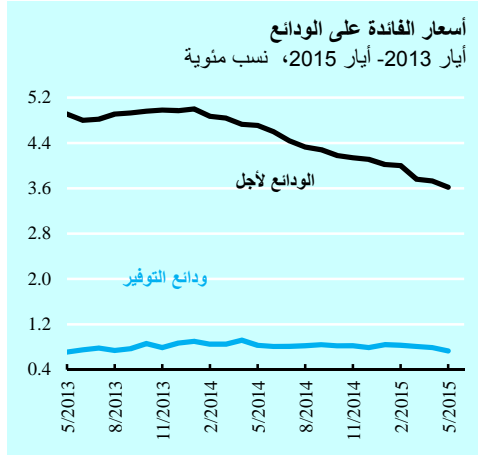
◆ ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني،

وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.

كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية

وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم

وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

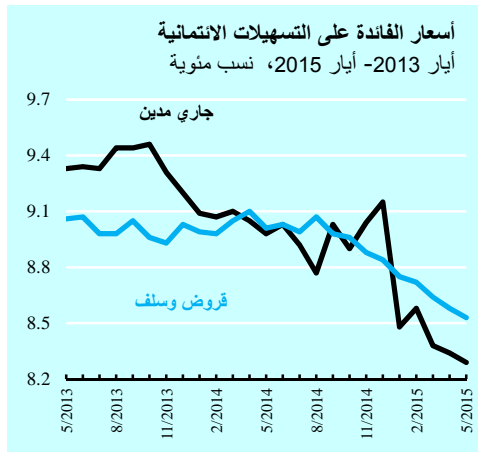


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية أيار 2015 بمقدار 11 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.62٪، لينخفض بذلك بمقدار 49 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية أيار 2015 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.73٪، لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية أيار 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 4 نقاط أساس ليبلغ 0.41٪، ليسجل بذلك انخفاضاً قدره نقطتي أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية أيار 2015 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.29٪، لينخفض بذلك بمقدار 86 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)			
التغير / نقطة أساس	ايار		2014
	2015	2014	
الودائع			
-2	0.41	0.54	0.43 تحت الطلب
-6	0.73	0.83	0.79 توفير
-49	3.62	4.71	4.11 لأجل
التسهيلات الائتمانية			
-40	9.55	9.67	9.95 كمبيالات واسناد مخصصة
-31	8.53	9.01	8.84 قروض وسلف
-86	8.29	8.98	9.15 جاري مدين
-21	8.51	8.76	8.72 الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

● الكمبيالات والاسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصصة في نهاية ايار 2015 بمقدار 28 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.55٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 40 نقطة أساس.

● القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر ايار 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 5 نقاط أساس ليبلغ 8.53٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 31 نقطة أساس.

● بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية ايار 2015 ما نسبته 8.51٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 21 نقطة أساس.

● ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر ايار 2015 ما مقداره 491 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 18 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

■ ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015 ما مقداره 710.9 مليون دينار، أو ما نسبته (3.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 101.3 مليون دينار (0.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 560.5 مليون دينار (25.8٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند أخرى، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 439.9 مليون دينار (9.8٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 382.2 مليون دينار (15.1٪)، وقطاع خدمات النقل بمقدار 40.8 مليون دينار (13.9٪)، وكذلك قطاع التعدين بمقدار 12.7 مليون دينار (6.5٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

■ أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 722.4 مليون دينار (63.7٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 12.9 مليون دينار (2.7٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 2.2 مليون دينار (0.6٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 1.9 مليون دينار (28.8٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 28.5 مليون دينار (0.2٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015 ما مقداره 31,683.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,422.5 مليون دينار (4.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,249.7 مليون دينار (4.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودايع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 805.0 مليون دينار (3.4٪)، يليه

ارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 418.3 مليون دينار (16.9٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 144.6 مليون دينار (4.2٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 54.6 مليون دينار (15.1٪).

وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الخمسة شهور الأولى 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,237.1 مليون دينار (5.2٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 185.4 مليون دينار (3.0٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الخمسة شهور الأولى 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر أيار من عام 2015 بمقدار 16.8 مليون دينار (8.3٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 186.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 62.9 مليون دينار (30.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,037.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 72.2 مليون دينار (6.5٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيار من عام 2015 بواقع 11 مليون سهم (5.7٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 205.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 60.2 مليون سهم (31.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,061.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,131.0 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية أيار من عام 2015 ارتفاعاً قدره 68.1 نقطة (3.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,183.6 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 6.8 نقطة (0.3%) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال الخمسة شهور الأولى من

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

أيار		الرقم القياسي العام	القطاع المالي
2015	2014		
2,183.6	2,130.9	2,165.5	الرقم القياسي العام
2,888.1	2,959.2	2,920.9	القطاع المالي
1,880.8	1,856.5	1,852.0	قطاع الصناعة
1,862.7	1,590.6	1,794.8	قطاع الخدمات

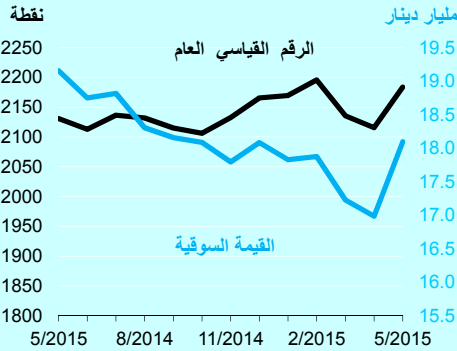
المصدر: بورصة عمان.

عام 2015 فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 18.1 نقطة (0.8%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 65.1 نقطة (3.2%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 67.9 نقطة (3.8%)، وقطاع الصناعة بمقدار 28.8 نقطة (1.6%)، وانخفاض أسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 32.8 نقطة (1.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار من عام 2015 ما مقداره 18.1 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1,110.9 مليون دينار (6.5%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.2 مليار دينار (0.9%) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية



خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 13.4 مليون دينار (0.1%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.9 مليار دينار (5.0%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر أيار من عام 2015 تدفقاً موجباً بلغ 7.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 6.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيار من عام 2015 ما قيمته 49.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 42.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

أيار			2014
2015	2014		
186.6	141.4	حجم التداول	2,263.4
9.3	7.4	معدل التداول اليومي	9.1
18,096.0	19,154.0	القيمة السوقية	18,082.6
205.0	133.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2,321.8
7.2	6.7	صافي استثمار غير الأردنيين	-22.1
49.2	24.4	شراء	362.7
42.0	17.7	بيع	384.8

المصدر: بورصة عمان.

2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 15.4 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 12.5 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

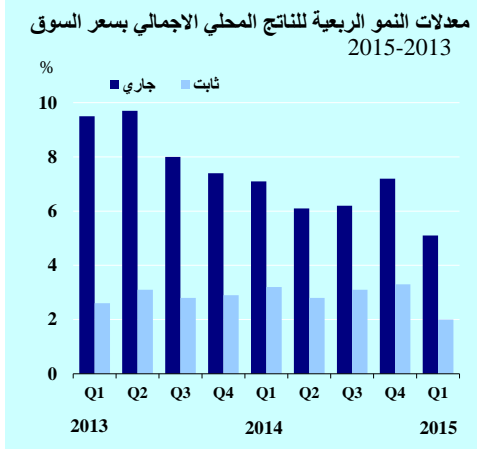
الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.1٪ خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل نمو نسبته 7.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014-2015 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2014					
	3.1	3.3	2.8	3.2	GDP بالأسعار الثابتة
	6.6	7.2	6.1	7.1	GDP بالأسعار الجارية
2015					
	-	-	-	2.0	GDP بالأسعار الثابتة
	-	-	-	5.1	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



شاهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما في قطاعي السياحة والنقل. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ مقابل 3.2٪ خلال ذات الربع من عام 2014، وهو أدنى معدل نمو ربعي يتم تحقيقه منذ الربع الثاني من عام 2010. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.5٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يكون قد نما هو الآخر

بنسبة 2.0٪ خلال الربع الأول من عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.1٪ خلال الربع الأول من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مقاساً بمخفف GDP، والذي نما بنسبة 3.1٪ مقابل 3.9٪ خلال الربع الأول من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، الزراعة (0.3 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2015.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية				
القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	2015	2014	الربع الأول 2015	الربع الأول 2014
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.2	3.2	2.0	2.0
الزراعة	3.1	7.7	0.1	0.3
الصناعات الاستخراجية	7.1	10.1	0.1	0.2
الصناعات التحويلية	1.9	1.0	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	4.1	1.8	0.1	-
الإقضاءات	6.5	-3.4	0.3	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.2	1.2	0.1	0.1
الطعام والفنادق	5.5	-6.0	0.1	-0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.3	1.8	0.5	0.3
الخدمات المالية	5.4	5.2	0.5	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وخصومية	5.8	3.0	0.2	0.1
منتجات الخدمات الحكومية	3.8	1.4	0.4	0.2
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.7	6.3	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نما فيه قطاعا الصناعات الاستخراجية والزراعة بوتيرة متسارعة، شهد قطاعا "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً واضحاً في أدائهما. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات والتجارة واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال الربع الأول من عام 2014.

□ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمو في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (12.4٪) والتحويلية (1.8٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-13.7٪)، وعدد المغادرين من مختلف المنافذ الحدودية (-11.1٪). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

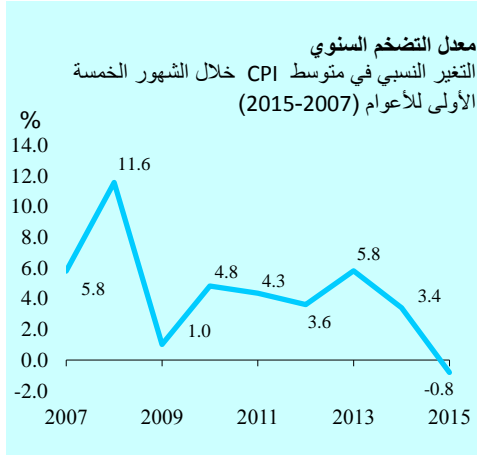
نسب مئوية

2015	الفترة المتاحة	2014	المؤشر	2014
-24.1	كانون ثاني - نيسان	24.3	المساحات المرخصة للبناء	7.2
4.0		8.4	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	16.7
-13.7		0.4	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-2.8
-4.4		-5.2	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-1.7
1.8	كانون ثاني - أيار	-1.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-0.2
4.8		-3.7	المنتجات الغذائية والمشروبات	-1.5
-7.7		12.2	منتجات التبغ	5.3
33.0		0.9	المنتجات النفطية المكررة	-2.9
-21.0		20.8	الإسمنت والجير والجبس	10.2
-2.7		-0.3	الحديد والصلب	0.6
-5.1		-6.8	المنتجات الكيميائية	-6.5
12.4		5.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	28.3
15.6		6.5	الفوسفات	38.6
10.3		6.6	البوتاس	20.3
-11.1		2.8	عدد المغادرين	-0.5

o : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

□ الأسعار



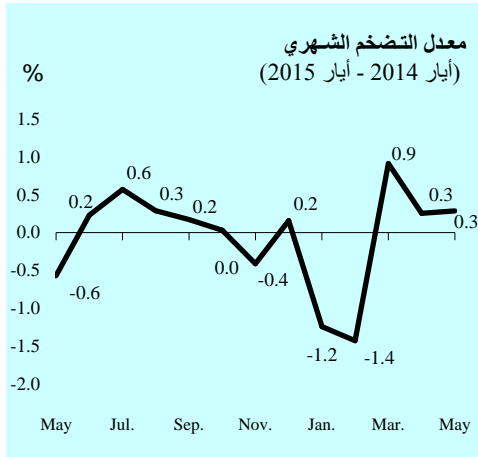
تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2015 بنسبة 0.8% بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكل أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبند التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل الكحولية، منها: (15.2%)، وبند "الوقود والإنارة" (11.7%)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (5.8%)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بمقدار 3.2 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى لعامي 2014 - 2015

مجموعات الإنفاق	التغير النسبي		المساهمة في التضخم		
	كانون ثاني - أيار 2015	كانون ثاني - أيار 2014	2015	2014	
جميع المواد	-0.8	3.4	-0.8	3.4	100
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	0.2	0.4	0.7	1.3	33.4
اللحوم والدواجن	0.0	-0.1	0.4	-0.7	8.2
الألبان ومنتجاتها والبيض	0.0	0.1	-0.4	2.0	4.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	-0.2	0.3	-5.8	7.3	3.9
الفواكه والمكسرات	0.2	0.1	8.8	3.5	2.7
الزيوت والدهون	0.1	0.0	3.4	-1.5	1.9
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	0.2	0.5	4.7	13.7	4.4
(3) الملابس والأحذية	0.2	0.3	6.4	8.2	3.5
(4) المساكن، منها:	0.3	1.2	1.5	5.3	21.9
الإيجارات	0.9	1.1	5.8	7.5	15.6
الوقود والإنارة	-0.6	0.0	-11.7	0.2	4.8
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	0.1	0.1	2.4	1.9	4.2
(6) الصحة	0.1	0.1	4.3	4.7	2.2
(7) النقل	-2.3	0.5	-15.2	3.5	13.6
(8) الاتصالات	0.0	0.0	0.2	-0.2	3.5
(9) الثقافة والترفيه	0.1	0.0	3.0	2.0	2.3
(10) التعليم	0.2	0.2	3.7	4.0	5.4
(11) المطاعم والفنادق	0.0	0.0	1.9	2.1	1.8
(12) السلع والخدمات الأخرى	0.1	0.0	1.5	0.2	3.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها "الفواكه والمكسرات" (8.8٪)، و"الزيوت والدهون" (3.4٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

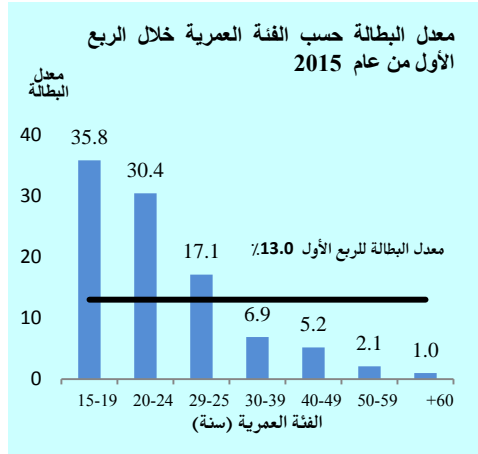


أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيار 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (نيسان 2015)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.3٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار العديد من المجموعات والبنود، أبرزها مجموعة النقل؛ وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات

النفطية في شهر أيار 2015 بنسب تراوحت بين 4.8٪ و9.2٪ بالمقارنة مع نيسان 2015. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار مجموعة "الثقافة والترفيه" و"بند" الخضروات والبقول الجافة والمعلبة".

التشغيل

ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.



■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2015 في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 35.8٪) و 24-20 سنة (بواقع 30.4٪).

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015، بالمقارنة مع 35.9٪ (58.9٪ للذكور و 12.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.3٪ خلال الربع الأول من عام 2015، وذلك مقابل 31.7٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 27.0٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1٪)، التعليم (11.7٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 94.8 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 205.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (268.5 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 363.3 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 481.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 657.0 مليون دينار ليبلغ 13,182.0 مليون دينار (48.6% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 8.1 مليون دينار ليبلغ 8,022.0 مليون دينار (29.6% من GDP).
- وعلية، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 21,204.0 مليون دينار (78.2% من GDP) في نهاية أيار 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8% من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر أيار من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 281.3 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% لتصل إلى 442.2 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 5.0 مليون دينار أو ما نسبته 0.2% لتصل إلى 2,862.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 1.8 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 6.8 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015:

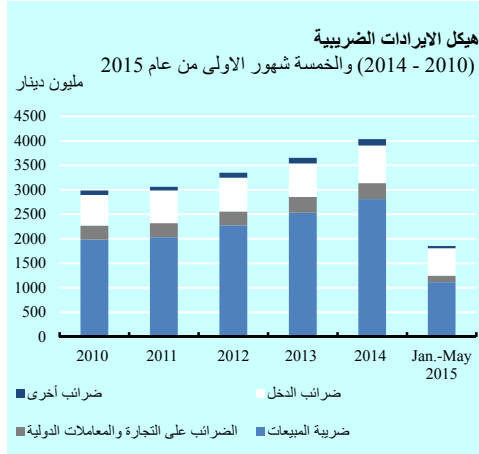
(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون ثاني - أيار		معدل النمو	أيار		
	2015	2014		2015	2014	
-0.2	2,862.3	2,867.3	-38.9	442.2	723.5	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
0.1	2,593.8	2,592.0	-37.1	420.6	669.1	الإيرادات المحلية، منها:
5.5	1,854.1	1,757.3	6.5	314.5	295.3	الإيرادات الضريبية، منها:
3.6	1,117.1	1,078.4	6.5	241.0	226.3	ضريبة المبيعات
-11.3	732.6	826.3	-71.9	104.4	372.1	الإيرادات الأخرى
-2.5	268.5	275.3	-60.3	21.6	54.4	المنح الخارجية
-3.8	2,957.1	3,073.0	13.0	701.8	621.2	إجمالي الإنفاق، منها:
-2.8	300.7	309.3	72.0	126.9	73.8	التفقات الرأسمالية
-	-94.8	-205.7	-	-259.6	102.3	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 1.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.1% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 2,593.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 96.8 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتراعات التقاعدية بمقدار 93.7 مليون دينار و1.3 مليون دينار، على التوالي.



• الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 96.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 1,854.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما

نسبته 71.5% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 38.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.6% لتبلغ 1,117.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 60.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 29.6 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 6.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 2.6 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 0.5 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 66.8 مليون دينار أو ما نسبته 13.6% لتصل إلى 556.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 30.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 36.5 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 30.3 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 451.3 مليون دينار.

- شهدت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.4% لتبلغ 134.1 مليون دينار، مشكلاً بذلك 7.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 14.8% لتصل إلى 46.6 مليون دينار، مشكلاً بذلك 2.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

● الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 93.7 مليون دينار أو ما نسبته 11.3% لتصل إلى 732.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلته إيرادات دخل الملكية بمقدار 164.3 مليون دينار لتبلغ 193.2 مليون دينار (منها 170.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، في حين ارتفعت حصيلته الإيرادات المختلفة بمقدار 65.9 مليون دينار لتبلغ 166.4 مليون دينار، وارتفعت حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 4.7 مليون دينار لتبلغ 373.0 مليون دينار.

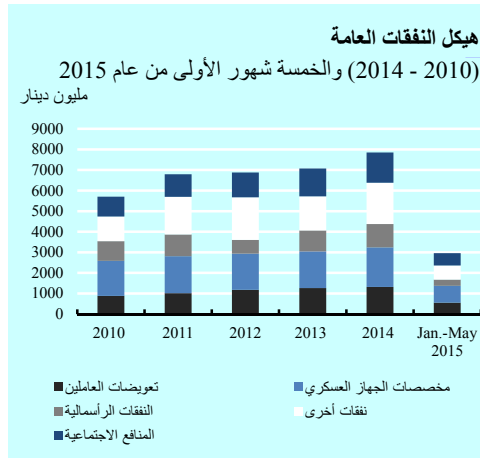
● الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 1.3 مليون دينار لتبلغ 7.1 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 6.8 مليون دينار، لتبلغ 268.5 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 80.6 مليون دينار أو ما نسبته 13.0% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 701.8 مليون دينار. في حين شهدت النفقات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 115.9 مليون دينار أو ما نسبته 3.8% مقارنة مع

نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 2,957.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 107.3 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 8.6 مليون دينار.

◆ النفقات الجارية

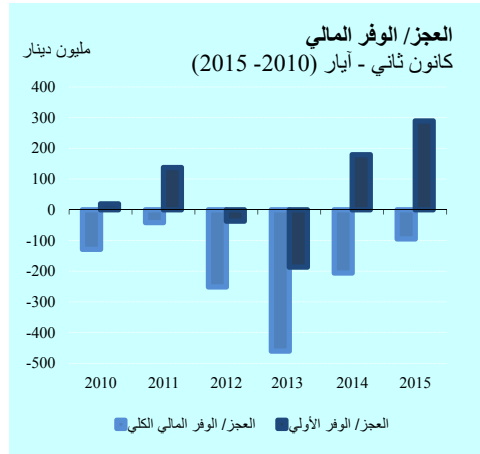
انخفضت النفقات الجارية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بمقدار 107.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.9% لتصل إلى 2,656.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض معظم بنودها، حيث انخفض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 20.0 مليون دينار ليصل إلى 598.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.5% من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند فوائد الدين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 1.2 مليون دينار ليصل إلى 383.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.4% من إجمالي النفقات الجارية، وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 18.7 مليون دينار ليبلغ 111.0 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.2% من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض

بند دعم السلع بمقدار 57.3 مليون دينار ليبلغ 71.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.7% من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 16.3 مليون دينار لتبلغ 817.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 30.8% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 8.6 مليون دينار لتبلغ 555.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 20.9% من إجمالي النفقات الجارية.

◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 8.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 300.7 مليون دينار.

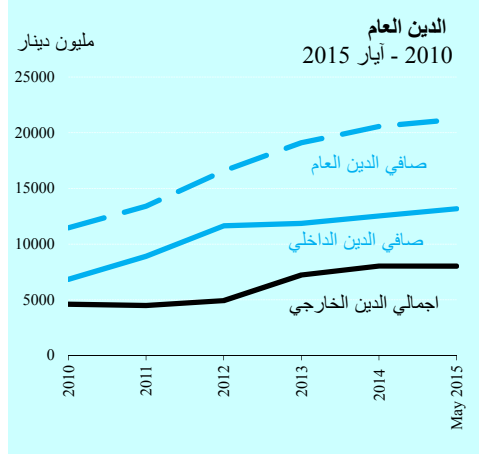
■ الوفّر/ العجز المالي



◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 94.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 205.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 288.9 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 179.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

الدين العام



■ ارتفع صافي الدين العام الداخلي

للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية أيار 2015 بمقدار 657.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,182.0 مليون دينار (48.6% من GDP).

وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 454.0 مليون دينار ليبلغ 15,075.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية

عام 2014 بمقدار 203.0 مليون دينار لتبلغ 1,893.0 مليون دينار. انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة في نهاية أيار 2015 بمقدار 200.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,271.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0

مليون دينار ليصل إلى 552.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. بينما حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية أيار 2015 على مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 والبالغ 609.0 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 686.0 مليون دينار ليصل إلى 1,625.0 مليون دينار.

■ شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 انخفاضاً طفيفاً بمقدار 8.1 مليون دينار ليبلغ 8,022.0 مليون دينار (29.6% من GDP). ومن الجدير بالذكر أنه تم استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 58.2% من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.4%، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.8%، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.0%، و15.2% بوحدة حقوق سحب خاصة.

■ ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار 2015 بمقدار 648.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 21,204.0 مليون دينار (78.2% من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8% من GDP) في نهاية عام 2014.

■ بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 ما مقداره 240.0 مليون دينار (منها 80.8 مليون دينار فوائد) مقابل 237.2 مليون دينار (منها 79.3 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات المالية والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر البنزين الخالي من الرصاص وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو	2015		السعر/ الوحدة	المادة
	تموز	حزيران		
0.0	655.0	655.0	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	840.0	840.0	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-2.0	485.0	495.0	فلس/لتر	السولار
-2.0	485.0	495.0	فلس/لتر	الكاز
-3.1	7.75	8.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-3.1	331.0	341.5	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
-3.3	416.0	430.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-3.2	421.0	435.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-3.1	436.0	450.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-2.9	357.0	367.8	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/7/1

- أقر مجلس الوزراء نظام احكام وشروط إعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وأجهزتها ومعداتها وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات إنتاجها من الرسوم الجمركية، وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات بنسبة (الصف) ويعمل به اعتباراً من 2014/11/16 (آذار 2015).

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل التعرفة الكهربائية، وذلك استناداً لأحكام المادة (18/أسعار الكهرباء) من اتفاقية امتياز شركة الكهرباء الأردنية، لتصبح على النحو التالي (آذار 2015):

- رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0%-7.5% اعتباراً من 2015/2/16 ولغاية 2015/12/31.
- رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0%-15% اعتباراً من بداية كل من عام 2016 و 2017.
- تخفيض التعرفة الكهربائية للفنادق العاملة في المملكة بنسبة 50% لتصبح مساوية لتعرفة القطاع الصناعي المتوسط وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 حتى نهاية عام 2016 (نيسان 2015).

□ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على ثلاث مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية بقيمة 17.6 مليون دولار، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن ثلاث منح إضافية خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، وذلك على النحو التالي: (آذار 2015).
- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لتوفير أجهزة ومعدات طبية لوزارة الصحة، وذلك ضمن برنامج المنح اليابانية غير المرتبط بمشاريع.
- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لشراء معدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها لصالح كل من وزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة، وذلك ضمن برنامج المنح الجديد الذي أطلقته الحكومة اليابانية بهدف دعم جهود الحكومة الأردنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- منحة بقيمة 97.6 مليون ين ياباني (820 ألف دولار) تنفذ من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاিকা) لتغطية تكاليف بناء متحف البترا، وذلك ضمن برنامج المنح الثقافية.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية وال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل برنامج دعم مشاريع ومنشآت المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والبنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، بهدف دعم مشروع التنمية الشامل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية مشروع "تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين" مع الحكومة الألمانية بقيمة 10 مليون يورو، وذلك لتمويل مشاريع تهدف لمساعدة قطاع المياه في الأردن لتخطي ظروفه الطارئة وخصوصاً في محافظات الشمال (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية، ضمن المرحلة الثانية من حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، موزعة كالتالي: (أيار 2015).
- اتفاقية تمويل مشروع الألياف الضوئية بقيمة 50 مليون دولار.
- اتفاقية تمويل البنية التحتية للمدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا وجرش والسلط بقيمة 30 مليون دولار.
- التوقيع على اتفاقية وتبادل مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية، حيث تقدم الحكومة اليابانية بموجبها قرض ميسر بقيمة 24 مليار ين ياباني (ما يعادل 196 مليون دولار أمريكي)، يقدم من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاিকা) بهدف تعزيز الوضع المالي ودعم سياسات التنمية في الأردن (أيار 2015).

- التوقيع على ثلاثة بروتوكولات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتضمن توفير منح في عدة قطاعات لغايات الحد من أثر الأزمة السورية، كما يلي: (حزيران 2015).
 - تقديم منحة لوزارة التربية والتعليم بقيمة 1.35 مليون دينار لدعم الوزارة في تحمل أعباء استضافة الطلبة السوريين.
 - تقديم دعم لوزارة الصحة في خفض وفيات الأطفال مع التركيز على حديثي الولادة بما قيمته 1.062 مليون دينار.
 - دعم القطاع الأمني ليكون صديق للطفل والنوع الاجتماعي من خلال إدارة حماية الأسرة وإدارة شرطة الأحداث بقيمة 531.8 ألف دينار.
- التوقيع على اتفاقية قرض مع صندوق النقد العربي بقيمة 13.3 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 58 مليون دولار)، وذلك في إطار تسهيلات الإصلاحات الهيكلية التي يوفرها الصندوق (تموز 2015).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 14.8 مليون دولار مقدمة من الحكومتين الكندية والسويدية لصندوق ائتماني مدار من قبل البنك الدولي لمشروع "المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (تموز 2015).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2015 بنسبة 16.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 418.4 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015 انخفضت بنسبة 12.1٪ لتبلغ 1,718.6 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر نيسان من عام 2015 بنسبة 24.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,152.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015 انخفضت بنسبة 14.3٪ لتبلغ 4,553.5 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر نيسان من عام 2015 انخفاضاً نسبته 28.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 734.5 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 15.7٪ ليبلغ 2,834.9 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر أيار من عام 2015 بنسبة 15.2٪ مقارنة مع شهر أيار من العام السابق لتصل إلى 228.1 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 2.3٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 67.1 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 1,108.0 مليون دينار، كما انخفضت مدفوعاته بنسبة بلغت 0.8٪ لتصل إلى 341.3 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيار من عام 2015 بنسبة 1.1٪ ليبلغ 223.0 مليون دينار، أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 2.4٪ ليبلغ 1,082.8 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 453.2 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 179.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة بحوالي 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 152.1 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,621.4 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 230.2 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 762.4 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 992.7 مليون دينار ليبلغ 6,009.8 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار				أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون ثاني - نيسان				كانون ثاني - نيسان			
معدل النمو (%)	2015	2014		معدل النمو (%)	2015	2014	
الصادرات الوطنية				معدل النمو (%)			
9.0	299.3	274.7	الولايات المتحدة الأمريكية	2015/2014	القيمة	2014/2013	القيمة
-25.9	225.8	304.6	العراق	-14.2	6,009.8	6.8	7,002.5
2.9	220.8	214.6	السعودية	-12.1	1,718.6	8.1	1,954.9
-1.5	122.5	124.4	الهند	-13.7	1,456.3	10.9	1,686.6
25.4	59.2	47.2	الإمارات	-2.2	262.3	-7.0	268.3
-34.2	47.3	71.9	سوريا	-14.3	4,553.5	5.5	5,315.9
-51.1	29.9	61.2	الصين الشعبية	-15.7	-2,834.9	4.1	-3,361.0
المستوردات				المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.			
-18.4	853.4	1,045.9	السعودية				
10.7	579.5	523.6	الصين				
-12.0	279.8	318.0	الولايات المتحدة الأمريكية				
7.3	249.1	232.1	ألمانيا				
-14.7	173.9	203.9	كوريا الجنوبية				
-56.0	163.9	372.9	الهند				
-29.0	159.6	224.8	الإمارات				
-1.2	145.6	147.4	إيطاليا				

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلث الأول من عام 2015 انخفاضاً نسبته 12.1٪ لتصل إلى 1,718.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 230.3 مليون دينار أو ما نسبته 13.7٪ لتصل إلى 1,456.3 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 2.2٪ لتصل إلى 262.3 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلث الأول من عامي 2014 و2015، مليون دينار			
معدل النمو (%)	2015	2014	
-13.7	1,456.3	1,686.6	إجمالي الصادرات الوطنية
11.1	289.9	261.0	الملابس
11.2	262.1	235.6	الولايات المتحدة الأمريكية
-14.7	132.1	154.8	البوتاس
-49.6	29.8	59.1	الصين
-11.2	26.9	30.3	الهند
76.6	24.2	13.7	ماليزيا
-20.1	117.2	146.6	منتجات دوائية وصيدلية
-20.0	32.4	40.5	السعودية
1.4	14.7	14.5	العراق
44.2	12.4	8.6	السودان
50.8	9.2	6.1	الإمارات
-29.1	109.0	153.8	الخضروات
-37.4	26.9	43.0	سوريا
-63.1	15.7	42.6	العراق
-21.1	11.7	12.4	الإمارات
-10.7	97.9	109.6	الفوسفات
0.1	71.9	71.8	الهند
-43.5	11.3	20.0	أندونيسيا
0.0	43.0	43.0	الورق والكرتون
9.2	15.5	14.2	العراق
15.2	14.4	12.5	السعودية
3.6	2.9	2.8	الإمارات
-61.7	40.1	104.6	الأسمدة
92.8	16.7	8.5	الهند
-26.5	6.1	8.3	العراق
-68.8	4.3	13.8	بلغاريا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

الوطنية خلال الثلث الأول من عام

2015 بالمقارنة مع عام 2014،

يلاحظ ما يلي:

● انخفاض الصادرات من

الخضروات بمقدار 44.8 مليون

دينار (29.1٪) لتصل إلى 109.0

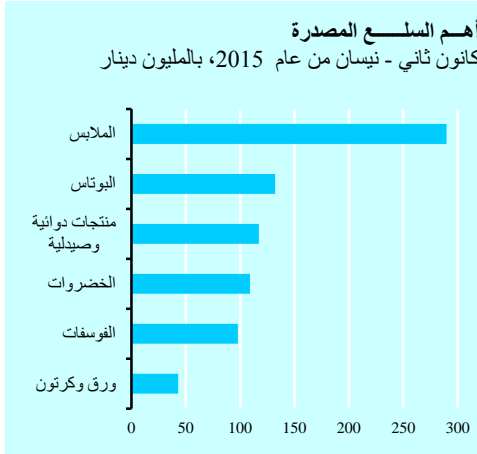
مليون دينار، حيث استحوذت

أسواق كل من سوريا والعراق

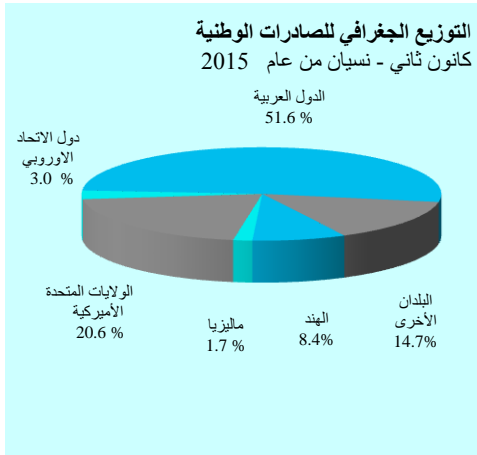
والإمارات على ما نسبته 49.8٪

من إجمالي صادرات المملكة من

هذه المنتجات.



• انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 64.5 مليون دينار، أو ما نسبته 61.7%، لتصل إلى 40.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والعراق وبلغاريا على ما نسبته 67.6% من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.



• انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 11.7 مليون دينار (10.7%) لتصل إلى 97.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 20.3% وارتفاع أسعار

الفوسفات بنسبة 12.0%. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 73.4% إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

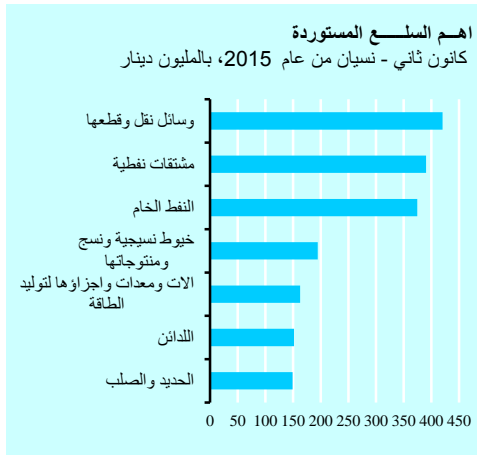
• انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 22.7 مليون دينار (14.7%) لتصل إلى 132.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 61.2% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلانية" والخضروات والفوسفات و"الورق والكرتون" والأسمدة خلال الثلث الأول من عام 2015 على ما نسبته 56.9% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 69.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2015 مقابل 65.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

■ المستوردات السلعية

- انخفضت مستوردات المملكة خلال الربع الثالث الأول من عام 2015 بنسبة 14.3% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 4,553.5 مليون دينار، بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 5.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2014 حيث بلغت 5,315.9 مليون دينار.

- ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:



- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 458.0 مليون دينار، أو ما نسبته 54.0%، لتصل إلى 390.5 مليون دينار. وتعد كل من السعودية والهند وبلجيكا الأسواق الرئيسية لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

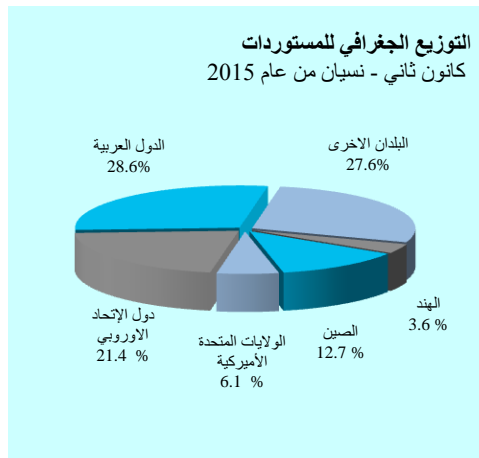
أبرز المستوردات السلعية خلال الثلث الأول من عام 2014 و2015، مليون دينار

معدل النمو (%)	2015	2014	
14.9	4,553.5	5,315.9	إجمالي المستوردات
6.7	420.2	393.8	وسائل النقل وقطعها
8.6	87.5	80.6	اليابان
4.8	82.3	78.5	كوريا الجنوبية
-22.3	67.0	86.2	الولايات المتحدة الأمريكية
-54.0	390.5	848.5	مشتقات نفطية
35.5	150.3	110.9	السعودية
-74.4	62.7	244.9	الهند
172.2	58.8	21.6	بلجيكا
-29.2	374.5	528.6	النفط الخام
-29.2	374.5	528.6	السعودية
4.2	194.5	186.6	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
-5.3	72.7	76.8	الصين
43.3	63.2	44.1	تايوان
5.6	11.3	10.7	تركيا
61.2	162.8	101.0	آلات ومعدات وأجزائها لتوليد الطاقة
88.2	51.2	27.2	الولايات المتحدة الأمريكية
46.0	46.0	31.5	ألمانيا
-	30.8	0.0	الدنمارك
-10.2	151.7	169.0	اللداين
-10.5	76.5	85.6	السعودية
21.8	12.3	10.1	الإمارات
-17.0	9.3	11.2	الصين
-20.7	149.2	188.2	الحديد والصلب
147.3	69.0	27.9	الصين
-35.1	13.5	20.8	السعودية
-25.7	13.0	17.5	روسيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 154.1 مليون دينار، أو ما نسبته 29.2٪، لتصل إلى 374.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 50.3٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 42.7٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 26.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7٪، لتصل إلى 420.2

مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلاً ما نسبته 56.8٪.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"آلات ومعدات وأجزائها لتوليد الطاقة" و"اللداين" و"الحديد والصلب"

على ما نسبته 40.5٪ من إجمالي المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2015 مقابل 45.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكوريا الجنوبية والهند والإمارات وإيطاليا خلال الثلث الأول من عام 2015 على ما نسبته 57.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 57.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلث الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 6.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 262.3 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 526.1 مليون دينار، أي بنسبة 15.7٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2014 ليصل إلى 2,834.9 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيار بنسبة 1.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 223.0 مليون دينار، أما خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.4٪ ليصل إلى 1,082.8 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

□ السفر

■ مقبوضات

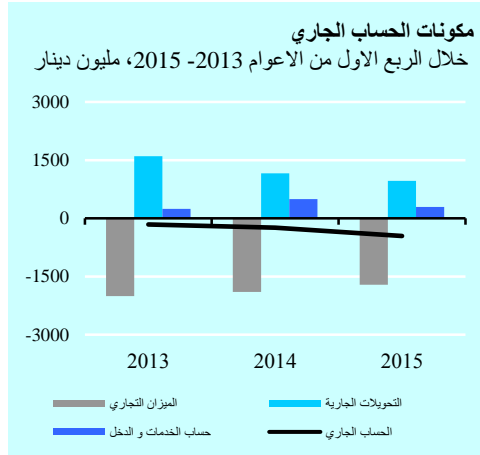
شهدت مقبوضات السفر خلال أيار من عام 2015 انخفاضاً مقداره 40.8 مليون دينار (15.2٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 228.1 مليون دينار، أما خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 1,108.0 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر أيار من عام 2015 انخفاضاً مقداره 1.6 مليون دينار (2.3٪) لتصل إلى 67.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 0.8٪ لتصل إلى 341.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

□ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2014 إلى ما يلي :-



■ تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 453.2 مليون دينار (7.5% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي :-

◆ انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع

الأول من عام 2015 بمقدار 185.8 مليون دينار (9.8%) ليصل إلى 1,710.8 مليون دينار مقابل 1,896.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

◆ انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الربع الأول من عام 2014 بمقدار 217.5 مليون دينار ليبلغ 229.1 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل لوفر مقداره 63.9 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 48.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لوفر مقداره 11.4 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 1.2 مليون دينار ليصل إلى 52.5 مليون دينار.

◆ انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 196.3 مليون دينار ليصل إلى 964.6 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 105.7 مليون دينار ليبلغ نحو 129.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 90.6 مليون دينار ليصل إلى 835.3 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 3.2% خلال الربع الأول من عام 2015 لتصل إلى 567.2 مليون دينار.

- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 38.4 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 111.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 179.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 9.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 159.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 80.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 184.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 71.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 422.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في الربع الأول من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 22,621.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,773.5 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 31.6 مليون دينار ليصل إلى 18,526.8 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3.1 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وانخفاض وودائع الجهاز المصرفي في الخارج في الخارج بمقدار 17.7 مليون دينار و14.8 مليون دينار، على التوالي.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2014 بمقدار 120.5 مليون دينار ليصل إلى 41,148.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 233.9 مليون دينار ليبلغ 20,642.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 126.7 مليون دينار ليبلغ 5,794.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 52.7 مليون دينار ليبلغ 634.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الأخرى بمقدار 21.3 مليون دينار ليبلغ 1,461.3 مليون دينار.
- ◆ انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 79.5 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 116.4 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 36.9 مليون دينار) لتبلغ 8,010.0 مليون دينار.